الانفتاح السعودي يذكي المنافسة بين مراكز الأعمال الخليجية

عكست الطفرة في عدد الشركات الناشئة التي اختارت العاصمة السعودية الرياض مقرا لها خلال الأشهر القليلة الماضّية اشتداد حدة المنافسة بين مدن دول الخليج خاصة دبى على جذب الشركات والاستثمارات الأجنبية، مع السعي المحموم لدول المنطقة من أجل تقليص اعتماد اقتصاداتها على

> 🤊 الرياض - جذبت سياسات الانفتاح، التي يتبناها ولى العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال الفترة الأخدرة الكثسر من الشيركات ورواد الأعمال للعمل في أكبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتأتى هذه الطفرة بينما تسعي الإمارات للمحافظة على جاذبيتها الأستثمارية، ما يجعل البلدين في منافسة لاستقطاب أكثر ما يمكن من رؤوس الأموال في ظل ورشيات الإصلاح التي فتحتها حكومتا الدولتين العضوين في منظمة أويك.

وتراهن دبي على معرض إكسبو 2020 الني تنطلق فعالياته في أكتوبر المقبل وتستمر ستة أشهر. وتأمل حكومة الإمارة في أن يجذب المعرض حوالي 25 مليون زائر من مختلف دول العالم.

ويعتبر 2019 عاميا مهميا أيضيا بالنسبة للسعودية، التي تتولى فيه الرئاسة الدورية لمجموعة الدول العشسرين، وتعتسزم إطلاق سلسلة من الأحداث الكبرى للترويج لإصلاحاتها.



الاستثمارات الإماراتية والسعودية في علاقة امتزاج وتكامل

وحتىٰ وقت قريب، كانت دبي الوجهة المفضلة وشبه الوحيدة للشركات الناشئة في الشرق الأوسط أو الراغبة في العمل في هذه السوق، حيث أقامت شهرتها على أساس أنها مركز حر للأعمال في منطقة تعبج بالبيروقراطية والقبود الحكومية.

وكانت الشركات التي تستهدف السوق السعودية باعتبارها السوق الأكبر في منطقة الخليج، تتخذ من دبي مقرا لها، بسبب القيود الصارمة.

وخلال سنوات فتحت السعودية أبوابها أمام السائحين لأول مرة، وخففت القيود على النساء وسمحت بوجود دور السينما والحفلات الموسيقية واستضافة .. الأحداث الرباضية الدولية الكبرى.

ومنذ 5 سنوات، كان عبدالله التمامي الذي يرأس مجلس إدارة شسركة خدمات الدفع الإلكتروني هابير باي، بكافح من أجل إنشاء شركة في بلده. واليوم يرى ويقول "أنا لا أستثمر في أي شركة لا تركز نشاطها الإقليمي على السعودية".

ولا أحد ينكر أنه ما زال أمام الرياض طريق طويل عليها قطعه لتحقيق التحول الاقتصادي المأمول. ورغم تخفيف الكثير من القيود على الأنشسطة الترفيهية، فإنه لا وجه للمقارنة مع دبي التي تتيح المجال واسعا أمام مثل هذه الأنشطة.

ومع ذلك بدأت الرياض تجذب المستثمرين ورواد الأعمال، ليس فقط السعوديون وإنما الأجانب أيضا. ففي 2019، كانت شركة نرويجية تعتزم إقامة مزرعــة لســمك السـلمون فــي الإمارات باستثمارات تبلغ 90 مليون دولار، لكنها حولت وجهة المشروع إلى السعودية للاستفادة من سوقها الأكبر حجما.

وتشيير بلومبرغ إلى حالة مالك شبهاب الشريك السعودي المؤسس لشركة غولدن سينت للتجارة الإلكترونية. فقد حاول في عام 2014 هو وشــريكه الألماني

السعودية دون جدوى. واضطر الشريكان إلئ تأسيس شركتهما في دبي رغم أن سوقها

المنطقى الاستثمار فيٰ السعودية".

"الإمارات والسعودية متكاملتان".





ويحسب وكالبة التوظيف الدولية ميشيل بيدج، فإن هناك عددا متزايدا من المسؤولين وبخاصة في القطاع العقاري يدرسون الانتقال إلى السعودية التي أعلنت عن مشروعات ضخمة تشمل مدنا

ونسبت بلومبرغ إلى تيم واتسن أحد المشاركين في الفرع الإقليمي لوكالة التوظيف بالشرق الأوسط القوّل "على مدى أخر 18 شهرا، رأينا كبار المستثمرين في قطاع العقارات حول العالم، يبحثون الأنتقال إلى السعودية". وياتت السعودية واحدة من أكثر 10

دول حققت تقدما علىٰ مؤشــر ممارســة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2020، حيث سلهلت شلروط إنشاء الشركات والحصول على التراخيص والحصول علىٰ القروض وتنفيذ العقود. وتقدمت السعودية 30 مركزا على المؤشسر لتحتل المركسز السـ62، وما زالت الإمارات، التي تحتل المركز الـ16 على المؤشس تتصدر المنطقة لكن الفارق بدأ

ويقول ستيفن هيرتوج الأستاذ المساعد في كلية لندن للاقتصاد والمتخصيص في شيؤون الخليج "هناك بالتأكيد عدم ارتياح في دبي إزاء الانفتاح السعودي، لكنني لا أعتقد أن دبي ستفقد مكانتها كمركز اقتصادي إقليمي أساسى

رونى فورهيلش تأسييس شيركتهما في

الرئيسية هي السعودية. وقال شهاب إنّ "تلك القواعد تغيرت الآن، وأصبح من

وموَّخرا افتتحا مقرا لشركتهما، التي تعمل في تجارة العطور والسلع الفاخرة في السعودية تمهيدا للانتقال الكامل إليها وتوظيف المزيد من السعوديين

ولا يرى ولى العهد السلعودي محمد بن سلمان أنّ هناك تنافسا بين دبي و المشير وعات السعودية، وقال في مقايلةً مع بلومبرغ في 2017 إن "هونغ كونغ هونغ كونغ ولكنهما خلقتا طلبا قويا على كل منهما"، في إشارة إلىٰ نجاح المدينتين في التحــول إلىٰ مركز اقتصــادي دولي وإقليمي دون أن تتضررا من المنَّافسـة

كما أن مسؤولي الشركات يرون أن صعود السعودية وفتح أسواق جديدة يمكن أن يمثلا فرصة جيدة لباقي دول الخليج، وهو ما يراه أيضا المسؤولون في دبي الذين يرون في الانفتاح السعودي مصلحة اقتصادية للجميع.

ويقول فادي غندور الرئيس التنفيذي لشبركة ومضية كابيتال للاستثمار، ومقرها دبى، إن العلاقة بين الاستثمار في دبى والسعودية علاقــة امتزاج وإن



بيئة محفزة للأعمال



مراجعة العلاقات التحارية

سلطنة عُمان تراجع علاقاتها التجارية والاقتصادية مع إيران

مسقط تستضيف اللقاء التجاري العماني الإيراني

رجح محللون أن تبدأ عمان مراجعة علاقاتها التجارية والاقتصادية مع إيران رغم عقدها لقاء تجاريا بين البلدين هذا الأسبوع. ويرى البعض أن اللقاء يمكن أن يكون بروتوكوليا، في ظل مخاطر آنتهاك العقوبات الأميركية وحساسية العلاقة مع جيرانها الخليجيين.

> الندن - يتطلع المراقبون إلى رصد مؤشسرات جديدة في العلاقات العمانية الإيرانية، بعد احتضان مسقطهذا الأسبوع اللقاء التجاري العمانى الإيراني، الذي نظمته غرّفة تجارة

> وتشعير بيانات المؤتمر إلى مشاركة 31 مسن كبار رجسال الأعمسال الإيرانيين، الذين يمثلون عددا من القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والطاقة و الصناعة والمقاولات والإنشاءات ومواد البناء وقطاع الخدمات.

كما شارك عدد من المسؤولين ورحال الأعمال العمانيين في اللقاء، الذي عقد بالتعاون مع غرفة التجارة ، الإيرانية وغرفة تجارة كيرمان

وقال عضو مجلس إدارة غرفة التجارة العمانية الإيرانية سيد علوي إن سلطنة عمان تعد واحدا من أفضل بلدان منطقة الخليج من حيث مناخ الاستثمار، ولذلك تسعى إلى إيجاد شراكات وفرص تعاون تجاري واستثماري بها بما فيها

وترتبط مسقط بعلاقات وثيقة مع طهران، لكن مراقبين يرجحون أن تراجع علاقتها معها في ظل تطورات جديدة في علاقاتها مع أكبر شركائها التجاريين في دول مجلس التعاون الخليجي، المناوئ للسياسة الإيرانية بسبب تدخلها في شوون دول المنطقة.

ويرى محللون علاقات مسقط التجارية والاستثمارية معطهران يمكنأن تنعكس على علاقاتها بأكبر الاقتصادات الخليجية وخاصة السعودية، إضافة إلى المغامرة بانتهاك العقوبات الأميركية المفروضة علىٰ طهران.

وكانت هناك فجوة بين دول مجلس التعاون الخليجى وعُمان بشـــأن طريقة التعامل مع إيران، فبينما اتخذت السعودية والبحرين والإمارات والكويت موقفا واضحا تجاه التدخل الإيراني في شــؤون المنطقة، تركت مسقط النافذة مفتوحة تجاه طهران.

وبحكم الموقع الجغرافي للبلدين علىٰ جانبي مضيق هرمز، فإن العلاقات العمانية الإيرانية اتسمت بالتقارب منذ زمن بعيد، لكن الإجماع الدولي على عزل إيران بسبب دورها في صراعات المنطقة، أصبح يثير تساؤلات بشان موقف مسقط.

وتعانى سلطنة عمان من متاعب اقتصادية بسبب تراجع عائداتها من صادرات الطاقلة واختلال التوازنات المالية في وقت تسير فيه خطوات الاصلاحات الاقتصادية يبطء شديد.

ونسبت وكالبة الأنساء العمانسة الرسمية إلى علوي تأكيده خلال اللقاء الذي احتضنته العاصمة العمانية على مدار يومى الثلاثاء والأربعاء الماضيين، أن بــلاده يمكـن أن تُتخذ كنقطـة عبور للمنتجات الإمرانية للوصول إلى العديد من الأسواق الخليجية والأفريقية والأوروبية، وحتىٰ الأميركية.

وحافظت السلطات العمانية على علاقاتها مع إيران رغم الاستقطاب كثيرة بين البلدين سواء عن طريق رحلات الطيران المباشرة مع مدن إيرانية مثل طهران وشيراز وقشم وكيش ومشهد، أو عن طريق الموانئ البحرية مثل بندر عباس وشاهبهار وخوران شاه والأحواز

وتقول شركة المنصوري للتجارة والعاملة في مجال تصدير الزعفران والفستق من إيران إلى ألمانيا، إن ما يميز غُمان هـو موقعها الجغرافي المتوسط للعالم على خليج عُمان والذي يجعلها عند ملتقى خطوط الملاحة العالمية.

🗸 عُمان تأتي في المركز العاشر بين أكبر مستوردي المنتجات الإيرانية، وفق صندوق النقد والبنك الدوليين

وشبهدت الفترة الماضية توجه الكثير من رجال الأعمال الإيرانيين بجزء من استثماراتهم وتجارتهم إلئ سلطنة عمان، كما أن هناك كثيرين آخرين ينتظرون لحظة الحصول على الفرصة

وقال الرئيس التنفيذي لشركة بهارستان ریان، محسن ترك زادة إنه شخصيا فعل ذلك ونقل جزءا من استثماراته وأعماله قبل نحو عامين إلى سلطنة عمان.

وتعمل تلك الشركة في مجال الإلكترونيات وتنتج تحديدا الشاشات

الذكية بأحجامها المختلفة ويتقنية وتطبيقات إبرانية خالصة تعمل في عُمان تحت اسم شركة إنتاج مسقط كشركة مساهمة محدودة.

وقالت الأمينة العامة لغرفة التجارة العمانية الإيرانية أريزو نظري إنه نظرا للإقبال الكبير من رجال الأعمال الإيرانيين علئ التعاون التجاري والاستثمار في عُمان «فإننا كغرفة تجارة مشتركة نحرص على تبادل الوفود وعقد لقاءات بين رجال أعمال البلدين».

وقالت إن «سلطنة عمان دولة لها سياستها الواضحة وتحظي بالأمن والأمان والسيلام والاستقرار وكلها عوامل جذب للاستثمارات ولرجال الأعمال».

وأضافت أن عمان «يمكن أن تكون محطة للوصول إلىٰ كثير من الأسواق في المنطقة، فهناك كثير من رجال الأعمال الإيرانيين يسعون للتعاون والشراكة مع رحال أعمال عمانيين».

ووفق السفارة الإيرانية لدى مسقط الجالية الإيرانية في السلطنة قد ترايد خلال الأعبوام القليلة الماضية عدة أضعاف وأنه وصل بنهاية العام الماضي إلىٰ أكثر من خمسة آلاف شخص.

ويحذر محللون من أن طهران تسعى لإبعاد مسقط عن عمقها الخليجي، وليس استغلال دورها كوسيط لإصلاح العلاقة المتوترة مع دول الخليج.

ورغم العلاقات الودية الظاهرية وما تبديه المواقف وتصريحات المسؤولين الإيرانيين من حرص علىٰ تقوية الأواصر مع سلطنة عمان، إلا أنه أصبح ينظر إلى هذه العلاقة كمصلحة لطهران لاستغلال حياد مسقط في تخفيف عزلتها الدولية. وقد انعكس ذلك على العلاقات الاقتصادية بشكل كبيس، حيث هناك العشسرات مسن الشسواهد علسي التطور المضطرد لعلاقات البلدين على مدى العقود الخمسة الماضية.

ويقول اقتصاديون إن إيران تعمل منذ قيام الثورة قبل 41 عاما على إثارة مخاوف المسؤولين العمانيين من السعودية على وجه التحديد وتصويرها علىٰ أنها عدوة لهم بهدف تسهيل إبرام العلاقات الاقتصادية معهم.

وأبرمت طهران بعد الاتفاق النووي في يوليو 2015 اتفاقيات مع مسقط لاستغلال كافة الموانئ العمانية وحولتها إلى مراكز للشركات الإيرانية حتى يسهل تصدير منتجاتها إلى الأسواق الآسيوية

وأبرمت سلطنة عمان خلال العقود الماضية العديد من الشراكات المحفزة للتجارة والاستثمار ولاسيما تلك المتعلقة بالإعفاء الضريبي الكامل مع 16 دولة

وتشير بيانات غرفة تجارة وصناعة عُمان إلى أن حجم التبادل التجاري سن البلدين واصل النمو حتى بعد فرض العقوبات الأميركية على إيران.

وتظهر أن التبادل التجاري بلغ في الربع الأول من العام الماضي ما يقارب 116 مليون ريال (301.7 مليون دولار) مقارنــة مــع 388 مليون ريــال (أكثر من مليار دولار) خلال كامل 2018.

وتظهر عدة دراسات وخاصة التقارير الدورية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن سلطنة عُمان تأتي في المركز العاشر بين البلدان التي تستورد المنتجات الإبرانية.



التجارية والاستثمارية فقط، بل تصل إلى التعاملات المالية أبضا، فسلطنة عمان تعتبر من الدول القلائل، التي لا تكترث لمسألة العقوبات الاقتصادية، التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب علئ طهران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي.

وسبق أن أخرجت مسقط المصارف الإيرانية من عزلتها إثر توقيع البنك المركزي العماني مذكرة تفاهم في مارس 2017 مع نظيره الإيراني لتعزيز التعاون المالي والاقتصادي بين البلدين.

ولم يكشف المركزي العماني حينها تفاصيـل ذلـك التعاون، ولكنــه ذكر في بيان أن «الاتفاق سيعزز التجارة الثنائية ويشمل تدريب العاملين في البنك المركزي الإيراني».

وتحجم معظم البنوك المركزية حول العالم فضلا عن المصارف العالمية الكبرى عن التعامل مع إيران خشية تهديدات أميركية بأخذ إجراءات قانونية ضدها في حال خرق العقوبات.

وفي عام 2016 وافق صندوق الثروة السيادي العُماني علىٰ دراسة مقترح لبناء مصنع سيارات في عُمان باستثمارات إيرانية.

وتأثرت عُمان من تراجع التجارة البينية مع إيران بعد أن تم رفع العقوبات الدولية عن طهران بعد إبرام

الاتفاق النووي. وكانت إيران قد أعلنت منذ خمس سنوات عن رغبتها في استعادة مليارات الدولارات من سلطنة عمان لكن مسقط تمكنت حتى الآن من الاحتفاظ بتلك الأموال الإيرانية.